

مجلس الوزراء

(تابع) فتراسم جلسة يوم الخميس ٨ نوفمبر سنة ١٩٥١

مقرر المرسوم الآتي بتقديم مشروع قانون إلى البرلمان بشأن :

لتمديد بعض أحكام القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٤٣ بزيادة مرسوم
البريد ، ويقضى هذا التمديد إبدل نص المادة الثانية من القانون المشار
إليه بنص جديد يقرض نية على المراسلات ذات التوزيع الخاص ، علاوة
على رسم التخليص المقرر ، ورسم اضافي ثابت قدره ٣٠ مليمًا يجب أدؤه
مقدمًا والمراسلات التي لم يؤد عنها الرسم كالملا بما في ذلك الرسم الاضافي
توزع بطريق البريد المستعمل متى كانت مستوفاة للرسم الاضافي على أن
يحصل من المرسل اليه دل تسليمه للمراسلة ، ضمن ما نقص من رسم
التخليص المقرر .

مقرر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ١١ نوفمبر سنة ١٩٥١ القرار الآتي :

لتنوع مبلغ ٣٠٠٠ جنيه لأسر القتلى في الحوادث الأخيرة بمنطقة القتال ،
ومبلغ ١٥٠٠ جنيه لكل من جمعية يوم المشهديات ، ومبرة الأبرياء فريال ،
ومستشفيات الأمراض الصدرية ، بتقديم وجبات الطعام بها يوم
١٥ نوفمبر بمطعم الشعب ، بيرية الشرقية وذلك بمناسبة يوم ١٥ نوفمبر من عام
١٩٤٣ الذي كتب الله به السلامة والنجاة لعمرة صاحب الجلالة مولانا
الملك المعظم من حادث النصاصين ، على أن يؤخذ الالتزام اللازم لهذه
الأغراض من ربط المصاريف غير المنظورة .

قرار

بإنشاء إدارة مكافئة المخدرات

لتمديد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٠ مارس سنة ١٩٢١
بشأن إنشاء مكتب لمكافئة المخدرات وتنظيمها ؛

لعمل قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٣٥ الخاص
بانشاء فروع لهذا المكتب بطحا وأسيوط ؛

لعمل القرار الوزاري الصادر بتاريخ ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٧ الخاص
بانشاء إدارة بوزارة الداخلية لمكافئة المخدرات ويطلق عليها اسم "إدارة
مكافئة المخدرات" ؛

لتمديد الاطلاع على مذكرة وزارة الداخلية المؤرخة ٢٥ أكتوبر
سنة ١٩٥١ .

لتمديد الاطلاع على رأى الجمعية العمومية لقسمى الرأى والتنظيم بمجلس
الدولة بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢ يولييه سنة ١٩٥١ ؛

مقرر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٨ نوفمبر سنة ١٩٥١ ما يأتى :

قاعدة ١ - لى القرار الصادر من مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠ مارس
سنة ١٩٢٩ بشأن إنشاء مكتب لمكافئة المخدرات وتنظيمه وبتاريخ
٢٥ ديسمبر سنة ١٩٣٥ بإنشاء فروع لهذا المكتب بطحا وأسيوط .

لعمل القرار الوزاري الصادر في ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٧ من وزير
الداخلية بإنشاء إدارة مكافئة المخدرات .

قاعدة ٢ - لى بوزارة الداخلية إدارة لمكافئة المخدرات يطلق عليها
اسم "إدارة مكافئة المخدرات" تكون تابعة لإدارة عموم الأمن العام
ويكون لها فروع تنشأ ويحدد اختصاصها بقرار من وزير الداخلية .

قاعدة ٣ - لى اختصاص إدارة مكافئة المخدرات بتنفيذ القوانين والوائح
الخاصة بالمخدرات بكافة أنواعها في أنحاء المملكة المصرية وبالإشراف
على مكافئة تهربها بجميع الوسائل الكفيلة بمنع انتشارها ولها في سبيل ذلك
مساعدة السلطات الدورية المنتهضة في المناطق الرئيسية التي يحضر فيها المواد
المخدرة لتسهيل مهمتها في مراقبة الصادر أو الوارد منها .

قاعدة ٤ - لى اعى أن يكون مدير هذه الإدارة أو وكيلها من بين ضباط
البوليس ، أو فروعها يرأسها ضابط من بينهم .

مادة ٥ - ليعمل بهذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ما

لئيس مجلس الوزراء
محمدطفى النحاس